مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، الجزائر أنموذجاً

د. كفاح عباس رمضان

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

منذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم تسيطر حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الجارية. والتي بدأت مع نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، ونهاية حرب الخليج على المستوى العربي، وظهور الحركات الإسلامية في المغرب العربي على المستوى الإقليمي. فمن المتصور إن هذه التحولات سوف تسفر عن التأثير على مستقبل النظام في المغرب العربي في المرحلة القادمة.

وتعد التجربة الجزائرية رائدة على مستوى العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة، من حيث العبر التي يمكن استخلاصها من آثار ممارساتها للديمقراطية السلبية والايجابية. لذا سلطنا الضوء في هذا البحث على مسار النظام الديمقراطي في الجزائر في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة منذ اعتلائه سدة الحكم عام 1999، وإلى حد الآن، لما تتمتع بها التجربة الجزائرية من ميزات وتحديات داخلية وخارجية على حد سواء.

المقدمة

منذ منتصف عام 1991 تسيطر حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الجارية. والتي بدأت مع نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، ونهاية حرب الخليج على المستوى العربي، وظهور الحركات الإسلامية في المغرب العربي على المستوى الإقليمي. فمن المتصور إن هذه التحولات سوف تسفر عن التأثير على مستقبل النظام في المغرب العربي في المرحلة القادمة.

اتسم عام 2009 في المغرب العربي بالتغيير والإصلاح، شمل بالخصوص البعدين السياسي والاقتصادي. ويمكن القول إن حدث الانتخابات الرئاسية شكل أحد أهم العناوين،

وذلك في كل من موريتانيا وتونس والجزائر. فلقد جرت انتخابات رئاسية في هذه الدول الثلاث، وتم إعادة انتخاب الرئيس زين العابدين بن علي رئيسا لتونس وانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة* رئيسا للجزائر وانتخاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا.

وتعد التجربة الجزائرية رائدة على مستوى العالم الثالث بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة، من حيث العبر التي يمكن استخلاصها من أثار ممارساتها للديمقراطية السلبية والايجابية. الجزائر بداية الألفية الثالثة وعلى الرغم من الأضرار الأساسية والجانبية التي لحقت بها على مختلف الصعد، قد بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد بديمقراطية مقيدة، متلمسة طريقها نحو البناء والتكريس ألمؤسساتي.

لذا سنسلط الضوء في هذا البحث على مسار النظام الديمقراطي في الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة منذ اعتلائه سدة الحكم عام 1999، لما تتمتع بها التجربة الجزائرية من ميزات وتحديات داخلية وخارجية على حد سواء.

قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاث مباحث.

تناول التمهيد تطور الأوضاع السياسية في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 وحتى فترة تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة عام 1999، تناول المبحث الأول الفترة الرئاسية الأولى للرئيس بوتفليقة (1999–2004)، وتناول المبحث الثاني الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوتفليقة (2004–2008)، وتناول المبحث الثالث الفترة الثالثة لرئاسة للرئيس بوتفليقة إلى انتخابات الرئاسية التي جرت في نيسان/ ابريل من عام 2009.

التمهيد

تواجه الجزائر منذ سنوات عديدة من التراكمات السلبية التي زادت من تعقيد الوضع وتأزمه فأصبحت أزمة متعددة الأوجه والأبعاد ولم تؤد الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطة الحاكمة من اجل تجاوزها وتخطيها أي نتيجة تذكر.

مهما يقال عن مرحلة ما بعد الاستقلال ومعركة النمو وإعادة البناء التي قامت بها الجزائر ولاسيما في مرحلة السبعينات وبداية الثمانينيات وما فيها من سلبيات وايجابيات،

فأن الجزائر استطاعت في وقت قصير إن توفر للمواطن الحد الذي يضمن له حياة كريمة وللدولة احترامها ومكانتها اللائقة بها بين الدول[1].

لقد كانت فترة الرئيس هواري بومدين (1965-1978) في تاريخ الجزائر فترة التشديد الوطني التي سايرت المرحلة وأرادت أن تستجيب لكل مقتضياتها ضمن أفق وطني وعربي قومي حديث. بعد هذه الفترة واجهت الجزائر جملة من المشاكل منها تفاقم الأزمة الاقتصادية وظهور أزمة المديونية التي أدت إلى إفلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام وارتفعت حدة البطالة وتفاقمت المشاكل الاجتماعية مما أدى إلى حدوث مظاهرات كبيرة وإضرابات عديدة وكل الإجراءات التي قامت بها الدولة لحل هذه المشاكل زادت من تعقيدها واستفحالها بل عملت على تفتيت المقومات وبعض الخصائص التي عرف بها المجتمع الجزائري ودخلت الجزائر في مرحلة سميت بـ (مرحلة التنمية المعكوسة). لقد حدث تراجع في مجال النمو الاجتماعي والبشري والاقتصادي وفراغ فكري وسياسي خطير بل إنها أكدت إنها مشكلة غير قابلة للحل[2].

منذ استقلال الجزائر عام 1962 وإلى نهاية ثمانينيات القرن الماضي لم تنتج آلية ديمقراطية لتداول السلطة فيها، فقد أطاح وزير الدفاع والقائد العام للأركان العقيد هواري بومدين بالرئيس المدني أحمد بن بله في انقلاب عسكري في (19 حزيران/ يونيو عام 1965). وبعد وفاة الرئيس بومدين في 28 كانون الأول/ ديسمبر عام 1978 حسم الجيش أمر الرئاسة للعقيد الشاذلي بن جديد* الذي كان المرشح الوحيد (باعتباره الضابط الأكبر سناً والأعلى رتبة). وعين الشاذلي بن جديد رئيساً للجزائر في 7 شباط/ فبراير عام 1979، لكن أجبر الرئيس بن جديد على الاستقالة بعد أحداث 1991 (أي الانقلاب العسكري الذي جرى في 11 كانون الثاني/ يناير عام 1992). ليخلفه المجلس الأعلى للدولة المؤقتة برئاسة محمد بوضياف* الذي اغتيل في 30 حزيران/ يونيو عام 1992. ثم عين العقيد المتقاعد علي كافي*، وأعقبه عين قائد الجيش إليامين زروال* رئيساً للجزائر في شباط/ فبراير عام 1994، ثم قرر تقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، فقدم استقالته في 11 أيلول/ سبتمبر عام 1998 قبل إكمال مدته الرئاسية التي كانت ستنتهي نهاية عام 2000. وذلك

بسبب عدم قدرته على وقف الانهيار الاقتصادي الخطير الذي كان يحدث آنذاك في الجزائر والذي تزامن مع تدهور الأوضاع الأمنية بشكل خطير[3].

المبحث الأول: ولاية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الأولى (1999- 2004)

جرت انتخابات رئاسية مبكرة في الجزائر بسبب استقالة الرئيس زروال. ففي 15 نيسان/ أبريل عام 1999 جرت الانتخابات، فاز بها عبدالعزيز بوتفليقة حيث حصل على (73.79٪) من الأصوات، وحصل أحمد طالب الإبراهيمي على (12.53٪) من الأصوات، وعبدالله جاب الله* (حركة الإصلاح الوطني) حصل على (3.95٪) من الأصوات، وحسين آيت احمد (جبهة القوى الاشتراكية) حصل على (3.17٪) من الأصوات، ومولود حمروش حصل على (3.00 %) من الأصوات، ثم مقداد سيفي حصل على (2.24%) من الأصوات، وأخيراً يوسف الخطيب حصل على (1.22 %) من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة (60.25٪)[4]. لقد فاز في هذه الانتخابات لأنه كان المرشح ألا قوى وخصوصاً بعد انسحاب المرشحين الآخرين الذين اتهموا الحكومة بالتزوير في الانتخابات وانسحبوا عشية يوم الانتخابات[5].

أكد الرئيس بوتفليقة في خطابه الأول بعد انتخابه عزمه على تسوية الملف الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الانتعاش الاقتصاد الوطني واستعادة الجزائر مكانتها الإقليمية والدولية[6].

كان برنامجه يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية (استتباب الأمن، وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية)، وعلى الرغم من تخفيض المديونية الخارجية إلى حدود الصفر بفضل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصاد الجزائري بصورة عامة لا يزال لحد ألان بدائياً يعتمد على الريع البترولي، وعلى التسيير العشوائي، والسبب كما تشير كل الدراسات إن مكمن الخلل في الكادر الحكومي الذي اعتمد عليه منذ الوهلة الأولى سواء في حكومة بن بيتور أو حكومة أحمد أويحيى* أو حكومة عبدالعزيز بلخادم التي لم يطرأ عليها أي تغيير[7].

أجرى الرئيس بوتفليقة في 5 حزيران/ يونيو عام 1999، حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حصل على موافقة مبدئية من الجبهة بنزع أسلحتها وأصدر بوتفليقة عفو عن العديد من المعتقلين وعرض ميثاق السلم والمصالحة الوطنية للاستفتاء عام وتضمن الميثاق عفو عن المسلحين الذين لم يقترفوا أعمال قتل أو اغتصاب إذا ما قرروا العودة ونزع سلاحهم وتمت الموافقة الشعبية على هذا الميثاق في 16 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه[8].

وإذا ما نظرنا إلى خطابات الرئيس بوتفليقة وقراراته في تلك الفترة نلاحظ إن مشروع المصالحة الوطنية في نظر الرئيس بوتفليقة يعتمد على ثلاثة عناصر هي: ((العفو عن الإسلاميين والمتشددين الذين تمردوا على السلطة لكنهم لم يتورطوا في أحداث العنف والإرهاب، وإحالة من ثبت تورطه في تلك الأحداث مع إتاحة الفرصة لمن يعلن توبته واستسلامه للاستفادة من تخفيض العقوبة بموجب قانون الوفاق المدني الجديد، وإبقاء الحظر المفروض على نشاط الجبهة مع إتاحة الفرصة لزعمائها بعد الإفراج عن المعتقلين منهم بممارسة النشاط السياسي بصفتهم الفردية سواء في حزب جديد تحت اسم جديد أو ضمن أحزاب إسلامية أخرى شرط أن يلتزم هؤلاء بالدستور وبالقوانين))[9].

اتخذ الرئيس بوتفليقة العديد من الخطوات الايجابية لتحسين الأوضاع الداخلية، ففي 5 تموز/ يوليو أعلن الرئيس بوتفليقة عن مشروع عفو عام عن أفراد جماعات الإسلامية المسلحة، تحت شعار (الوئام المدني)[10]. ففي 13 تموز/ يوليو صدر قانون الوئام المدني الذي أعده الرئيس بوتفليقة، والذي أقره الجزائريون في استفتاء عام جرى في 16 أيلول/ سبتمبر، وحصل على موافقة (98.63 ٪) من مجموع أصوات الذين شاركوا فيه. وصادق البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي ومجلس الأمة) على القانون بأغلبية (288 عضو وامتناع 16 عضو عن التصويت) وبموجبه أعلن العفو عن كل من يلقي السلاح خلال ثلاثة أشهر. ثم جرى تمديد قرار العفو إلى 13 كانون الثاني/ يناير عام 2000[11]. أرتكز هذا القانون على أربعة محاور هي:-

1- التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين.

2- ضمان حقوق ضحايا عام 2002، والتكفل بهم.

3- العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في (إنقاذ) البلاد.

4- فسح المجال لعودة كل من ضل الطريق لسبب أو لآخر[12].

برغم صدور هذا القانون استمرت الأوضاع الأمنية بالتدهور واستمرت أعمال العنف التي أودت بحياة العشرات من المواطنين، ومع ذلك أصدر الرئيس بوتفليقة عفو عن (5000 سجين) بمناسبة الذكرى الـ (45) لعيد الثورة[13].

وبعد صدور هذا القانون شهدت الجزائر انخفاضاً في أعمال العنف وبشكل كبير بعد صدور هذا القانون. لأنه حفز أعداد كبيرة من المقاتلين المسلحين إلى إلقاء السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية[14].

لكن أعمال العنف سرعان ما عادت مرة أخرى، ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر شهدت الجزائر تصعيدا لإعمال العنف التي أدت إلى مقتل أكثر من 400 شخص[15].

ثم جرت انتخابات تشريعية ثانية في البلاد بتاريخ 30 أيار/ مايو عام 2002، فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان حيث حصل على (199 مقعدا من أصل 389 مقعد). وجاء بعدها التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة أحمد أويحيى، ثم حركة الإصلاح الوطني بزعامة سعد عبدالله جاب الله، فحركة مجتمع السلم بزعامة محفوظ نحناح، ثم حزب العمال بزعامة لويزة حنون*، ولم يتجاوز معدل المشاركة (46 ٪) لقاطعة منطقة القبائل في هذه الانتخابات[16].

صرحت وسائل الإعلام الجزائرية في 26 آب/ أغسطس عام 2002، إن حصيلة الإعمال المسلحة هي (أكثر من 300 جزائري قتيل)، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة السابقة لهذا التاريخ. على الرغم من أن أجهزة الأمن تزعم تحقيق نجاحات ملحوظة ضد الجماعات المسلحة. وكان هناك تذمر من قبل العسكريين لان قانون الوئام المدني ينص على عدم مراقبة المسلحين، الذين نزلوا من الجبال. وهذا الوضع جعل من الصعب التأكد من نوايا (المسلحين السابقين)، الذين ثبت أن العديد منهم قد رجع إلى الجبال مرة أخرى. وهذا ما يجعل العمل الأمني صعباً للغاية[17].

رغم ذلك جرت انتخابات محلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في البلديات في 11 تشرين الأول/ نوفمبر عام 2002، وهي ثالث انتخابات محلية تعددية في الجزائر.

وشارك (24 حزب سياسي) في هذه الانتخابات، والتي قاطعها كل من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحالف الوطني الجمهوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية وفاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني ثم جاء بالمرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثم جاءت حركة الإصلاح الوطني بالمرتبة الثالثة[18].

إضافة إلى المشاكل السياسية التي تعانيها الجزائر، كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تسير نحو الأسوأ. وخير مثال على ذلك توقف أغلب المؤسسات العمومية الجزائرية عن العمل في 25 شباط/ فبراير عام 2003، بسبب إضراب عام دعا له الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أكبر التنظيمات النقابية في البلاد. فلقد تمكن هذا الاتحاد من إقناع عشرات الآلاف من عمال القطاع العمومي بالتوقف عن العمل لمدة يومين احتجاجاً على خصخصة القطاع العمومي وسوء الأحوال المعيشية للجزائريين[19].

بالنسبة للأوضاع السياسية فقد شهدت البلاد في 14 أيلول/ سبتمبر عام 2003 تصاعداً في حدة التوتر داخل جبهة التحرير الوطني في الجزائر بين مؤيدي الرئيس بوتفليقة ورئيس الوزراء الأسبق علي بن فليس*. وتزامن هذا التوتر مع عودة زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة إلى الواجهة، رغم وجوده في الخارج للعلاج. بعد تصريحات عباسي مدني للقنوات التلفزيونية العربية بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة لا زالت رقماً مهماً في المعادلة السياسية الجزائرية[20].

لكن في 7 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، اشتدت الأزمة بين حزب جبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية عندما قام وزير الخارجية عبدالعزيز بلخادم*، زعيم ما يُعرف بالحركة التصحيحية داخل حزب جبهة التحرير الوطني، برفع دعوى قضائية ضد قيادة الجبهة يؤكد فيها أن زعامة علي بن فليس لا يوافق عليها كل المناضلين، وأن هناك انقساماً داخل الحزب. وعلى هذا الأساس لا يعتبر تنظيم أي مؤتمر يرشح على أساسه علي بن فليس باسم جبهة التحرير في الانتخابات الرئاسية بعد ستة أشهر(شرعياً)[21].

فعندما أصدرت محكمة الجزائر قرارها بمنع جبهة التحرير من عقد المؤتمرات والاجتماعات، كان رئيس المحكمة غائباً، وهذا اعتبر خطأ كبيراً وقع فيه الرئيس بوتفليقة وعبدالعزيز بلخادم. كانت الخطوة الثانية إعلان انسحاب سبعة وزراء من الحكومة وتركيز

كل جهود جبهة التحرير في الحرب الطاحنة داخل البرلمان والعمل على ضمان الاستقرار داخل الحزب[22].

ثم جرى دعوة مندوبي الجبهة في الولايات الجزائرية الثمانية والأربعين بأقصى سرعة ممكنة للحضور إلى مقر الحزب بالعاصمة، ومن لا يستطيع الحضور عليه أن يبعث بتوكيل خاص يسمح باستعمال صوته لانتخاب أو لترشيح علي بن فليس في الانتخابات الرئاسية المقبلة[23].

ولقد اندهش المحللون السياسيون أمام سرعة تحضير لقاء المندوبين والمناضلين، وعندما حل مساء يوم الجمعة 3 تشرين الأول/ أكتوبر، علقت لافتات كتب عليها "المؤتمر الاستثنائي"، وكأن جبهة التحرير في عجلة من أمرها كي تستبق وزير الداخلية ورئيس الجمهورية اللذين لا يريدان للمؤتمر أن ينعقد، ولا لبن فليس أن يترشح[24].

أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائر في نهاية هذا المؤتمر، أنها قررت سحب وزرائها من الائتلاف الحكومي الجزائري برئاسة أحمد أو يحيى، وقالت الجبهة في بيان لها إن مكتبها السياسي قرر سحب وزراء الجبهة من الحكومة بسبب بعض التصرفات الغير المنطقية للرئيس بوتفليقة. وأكدت القيادة المؤيدة للأمين العام علي بن فليس أن الوزراء الذين اختاروا الانضمام إلى بوتفليقة لم يعد ينتمون إلى الحزب، في حين أكد هؤلاء انتماءهم إلى الجبهة، واعتبر البيان أن سلوك الرئيس بوتفليقة والمقربين منه هو نتيجة مؤامرة معدة مسبقاً ومنهجية بهدف تقويض المبادئ الديمقراطية وأسس دولة القانون". جاء ذلك في سياق تداعيات قرار السلطات الجزائرية منع عقد المؤتمر الاستثنائي للجبهة لإقرار ترشيح بن فليس لانتخابات الرئاسة في نيسان/ أبريل عام 2004، وكان علي بن فليس قد أعلن رسمياً قبل ذلك عزمه خوض الانتخابات الرئاسية عام 2004 ممثلا للجبهة ليزيد من حدة الخلاف العلني مع الرئيس بوتفليقة[25].

من جانب آخر عادت المجموعة المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، إلى قتل المدنيين وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2003،

وأيدت علنا تنظيم القاعدة، ورفضت الجماعة السلفية قرار العفو واستمرت في القتال على الرغم من العديد من أفراد هذه الجماعة قد استسلموا[26].

المبحث الثاني: ولاية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الثانية (2004- 2008)

قبل انتخابات عام 2004، ورغم أن الرئيس بوتفليقة لم يعلن بنوداً تفصيلية لمشروعه لحل الخلاف مع مرشح الإسلاميين عبدالله جاب الله، إلا أنه من خلال خطبه وتصريحاته وبياناته قبل عملية الانتخابات ذكر خطوطاً عريضة هي:-

1- استكمال المصالحة الوطنية شرط أساسي لضمان رفاهية الأمة.

2- المصالحة الوطنية جاءت للقضاء على الفتنة التي أشعلها أعداء الوحدة الوطنية.

3- تصالح الجزائريين مع تاريخهم وثقافتهم العريقة التي تتغذى من جذورها الأمازيغية ومن رصيدها العربي والإسلامي.

4- بناء دولة قوية تقوم أركانها على العدل واحترام حقوق الإنسان.

6- جعل جميع المذاهب والمشارب التي يجمع بينها حب الوطن والحرص على مستقبل أبنائنا. ويدرك المحللون السياسيون المتابعون للشأن الجزائري إن هذه الخطوط مترابطة بعضها مع بعض بصورة عضوية؛ بحيث أن كلاً منها يمثل إما سبباً للآخر أو نتيجة له[27].

وفي غضون سنوات الحكم الأولى للرئيس بوتفليقة (1999-2003) عمد الرئيس بوتفليقة إلى تكبير دور المؤسسة الرئاسية كما حاول أن يكون رئيسا بصلاحيات كاملة مما أدى إلى حدوث صدامات بين الرئيس بوتفليقة وكبار السياسيين لذلك عمد هؤلاء إلى دعم بن فليس رئيس الحكومة السابقة والتلويح له بأنه رجل الجزائر المقبل، وأدرك الرئيس بوتفليقة هذا الأمر، فعمل على قطع الطريق على بن فليس مسخراً مؤسسات الدولة وبعض الأعضاء البارزين من داخل حزب جبهة التحرير الوطني[28].

لكن في 7 كانون الثاني/ يناير عام 2004، جرت مواجه بين الشرطة الجزائرية ونواب البرلمان المتظاهرين من يوم 4 كانون الثاني/ يناير خارج مبنى البرلمان. وذلك قبل أقل من

ثلاثة أشهر عن موعد الانتخابات الرئاسية، وعاشت الجزائر استقطاباً سياسياً حاداً بين طرفي نقيض، يدعم أحدهم الرئيس بوتفليقة، ويعارضه الآخر بكل ضراوة. أما الجيش فقد رفض الحديث أو التعليق عن الذي يجري. وأصبح حزب جبهة التحرير الوطني أكبر أحزاب البرلمان الجزائري وبقرار قضائي، حزباً مجمداً ممنوعاً من العمل، وتحول رئيسه علي بن فليس إلى مواطن جزائري لا حق له في مزاولة العمل السياسي تحت تسمية أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني[29].

وبرغم ذلك فان المنافسة في الانتخابات كانت قوية، فلقد أكد المحللون السياسيون في 24 شباط/ فبراير عام 2004، بان هنالك ست مرشحين يتنافسون ضد الرئيس بوتفليقة. ويشكلون خصوم الرئيس بوتفليقة كل أنواع الطيف السياسي الجزائري، بداية بعلي بن فليس، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يمثل الاتجاه الوطني التقليدي، أما الشيخ عبدالله جاب الله، زعيم حركة الإصلاح الوطني، ويعتبر الوجه الآخر للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، ومن ثم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، الذي يعد وجها من وجوه القيادات المحافظة، ثم الدكتور سعيد سعدي، الذي يعد أقلهم أنصارا وأضعفهم وزناً في الساحة السياسية الجزائرية. ورغم انتماءه إلى بلاد القبائل إلا أن القبائل لا تؤيده. ومن ثم موسى تواتي زعيم الجبهة الوطنية الجزائرية. أما المرشح الأخير فهي السيدة لويزة حنون، زعيمة حزب العمال اليساري المتشدد[30].

جرت الانتخابات الرئاسية في الجزائر في 8 نيسان/ أبريل، وتم فيه أعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة رئيساً للجزائر للمرة الثانية بعد أن حصل على (84.99 ٪) من مجموع أصوات الناخبين[31]. أما علي بن فليس (جبهة التحرير الوطني) فقد حصل على (6.42 ٪) من أصوات الناخبين، ثم عبدالله جاب الله (حركة الإصلاح الوطني) حصل على (5.02 ٪) من أصوات الناخبين، ثم سعيد سعدي (التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) حصل على (1.94 ٪) من أصوات الناخبين، ثم لويزة حنون (حزب العمال) حصلت على (1.00٪) من أصوات الناخبين، وأخيراً علي فوزي رباعين (حزب عهد 54) حصل على (0.63٪) من أصوات الناخبين، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي (58.07 ٪)[32].

بعد ذلك حاول الرئيس بوتفليقة خلال ولايته الثانية إيجاد مخرج من التدهور السياسي والأمني في الجزائر لذا عمل على إصدار قانون السلم والمصالحة الوطنية، الذي اجرى الاستفتاء عليه في 29 أيلول/ سبتمبر عام 2005، وتضمن هذا القانون عدة أمور منها:-

1- إبطال المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسه للسلطات اعتبارا من 13 كانون الثاني/ يناير عام 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني.

2- إبطال المتابعة القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح وسلموا ما لديهم من سلاح ما عدا الذين ارتكبوا المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية.

3- إبطال المتابعة القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه ما عدا المستثنين سابقاً.

4- عودة المفصولون من مناصبهم نتيجة مواقفهم السياسية.

5- تعويض المتضررون من الإعمال الإرهابية، وتعويض ضحايا المفقودين[33].

لقد حدث تباين في المواقف من هذا القانون بين مؤيد ومعارض له، فلقد ساندت اغلب الأحزاب هذا القانون ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد عارضته بشدة لان هذا القانون يمنع عودة الجبهة إلى النشاط السياسي[34].

من جانب آخر حاول الرئيس بوتفليقة أن يحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية. وحاول أن يصدر قانون لمكافحة الرشوة إلا أن نواب حزب الجبهة التحرير الوطني رفضوا مشروع محاربة الرشوة، وتغيبوا في 23 كانون الثاني/ يناير عام 2006 عن الجلسة البرلمانية التي خصصت للمصادقة على قوانين تخدم الفقراء بالدرجة الأولى. رفض نواب حزب الجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم الإسلامية وحزب العمال اليساري، المادة السابعة من قانون مكافحة الرشوة الذي اقترحه الرئيس بوتفليقة شخصياً، والتي تقضي بان يكشف نواب البرلمان عن أملاكهم الشخصية وفي حالة تقديمهم معلومات كاذبة، ويتم سحب الحصانة عنهم بطريقة إليه، ويحالون على القضاء الذي سيطبق عليهم بعدها أقسى العقوبات المالية وغيرها[35].

من التغييرات السياسية التي قام بها الرئيس بوتفليقة، إعلانه إجراء تعديل دستوري من اجل الفوز بولاية ثالثة. ففي 27 أيار/ مايو عام 2006، تم تعديل الدستور للفوز بعهدة رئاسية ثالثة، أو على الأقل تنصيب نائب له مع الإبقاء على المادة التي تنص على عدم تجاوز مدة العهدتين. رغم المقاومة الشديدة التي أبدتها جهات مختلفة في أجهزة الحكم المتعددة، قرر الرئيس بوتفليقة دفع أحمد أويحيى إلى تقديم استقالته من رئاسة الوزراء، وتم تعيين عبدالعزيز بلخادم رئيس للوزراء الذي أعلن أن هدفه الأول هو تعديل الدستور، وهي كالتالي:-

الأول: أن يتمكن الرئيس بوتفليقة من تعديل الدستور وجعل المدد الرئاسية ثلاثا، مدة كل واحدة منها سبعة أعوام. ثم يكمل الرئيس بوتفليقة العهدة الحالية التي بقي منها ثلاث سنوات وبعدها يتولى أمر البلاد لسبع سنوات أخرى.

الثاني: أن تبدأ مقاومة من داخل أجهزة الحكم وخارجه للتعديل الدستوري، بناء على مخاطره المهددة للسلم المدني والتناسق الوطني.

الثالث: أن يعلن عجز الرئيس بوتفليقة عن أداء مهامه الرئاسية بسبب المرض أو الوفاة، ويخلفه نائبه الذي يعينه.

الرابع: أن ينتظر خصوم الرئيس بوتفليقة تطور حالته الصحية التي يعلمون مدى خطورتها، ويتفاعلون من المحيطين به شيئا فشيئا كي لا يظهر الأمر على أنه انقلاب أو رغبة في التخلص من مشكلة. ثم يتم التعامل مع عجزه عن أداء مهامه الرئاسية بسبب المرض أو الوفاة، ثم يعلن عن انتخابات رئاسية مسبقة من دون تعديل للدستور[36].

ومن جانب آخر وفي إطار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تم الإفراج عن رابح كبير و قياديان آخران بالجبهة (عبدالكريم غمازي وعبد الكريم ولد عدة)، وذلك في 19 أيلول/ سبتمبر عام 2006. وتشير المصادر إلى أن رابح كبير فر من منزله الذي وضع فيه رهن الإقامة الجبرية عام 1992، إلى ألمانيا منذ عام 1993 حيث عمل منسقا للجبهة في الخارج[37]. وكان قد تزامن إعلان انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة مع عودة رابح كبير، في 17 أيلول/ سبتمبر عام 2006.

في الوقت نفسه تعهد الرئيس بوتفليقة في 27 أيلول/ سبتمبر 2006 بسحق المتشددين الإسلاميين مشيرا بذلك إلى عدم احتمال تمديد خطة عفو تستهدف إنهاء سنوات من العنف. وقال الرئيس بوتفليقة في كلمة أمام أعضاء الحكومة لدى افتتاح السنة القضائية الجديدة: ((لا مفر لما تبقى من فلول الإرهاب المقيت من الانقراض والفناء)). وأضاف: ((إننا لن يهدأ لنا بال حتى نستأصله ونقضي عليه قضاء مبرما في كنف الشرعية وسيادة القانون))[38].

ثم جرت انتخابات المجالس الشعبية في 17 أيار/ مايو عام 2007، وكانت نسبة المشاركة لم تتعد (30 ٪)، وتوزعت مقاعد البرلمان الجديد كما يلي: حصلت جبهة التحرير الوطني على (126 مقعداً)، والتجمع الوطني الديمقراطي حصل على (61 مقعداً)، وحركة مجتمع السلم حصل على (52 مقعداً)، وحزب العمال حصل على (26 مقعداً)، والتجمع من أجل الثقافة الديمقراطية حصل على (19 مقعداً). والجبهة الوطنية الجزائرية حصلت على (13 مقعداً)، والحركة الوطنية من أجل الطبيعة (7 مقاعد)، وحركة النهضة (5 مقاعد)، والحركة من أجل الشباب والديمقراطية (5 مقاعد)، والتحالف الوطني الجمهوري (4 مقاعد)، أخيرا حصل المستقلون على(33 مقعداً)[39].

تميزت الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في 17 أيار/ مايو عام 2007 لانتخاب (389 عضو) إلى مجلس الشعب الوطني، والهيئة الرئيسية للبرلمان. وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (35 ٪). وجاءت نتيجة الانتخابات كما يلي: بقاء جبهة التحرير الوطني بزعامة رئيس الحكومة عبدالعزيز بلخادم حزب الأغلبية في المرتبة الأولى، يليه التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق أحمد أويحيى، وحركة مجتمع السلم وهو حزب إسلامي معتدل بزعامة بوقره سلطاني. وهذه الأحزاب الثلاثة تساند الرئيس بوتفليقة منذ وصوله إلى سدة الحكم في عام 1999[40].

جاء تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد لعام 2007، ليكشف مدى تدهور الأوضاع في الجزائر، فلقد أكد التقرير إن الجزائر قد تراجعت من المرتبة (84) إلى مرتبة (99)، بعد كولومبيا وغانا[41].

مع ذلك أستمر الرئيس بوتفليقة في سياساته الرامية لتحسين الأوضاع في الجزائر، ففي الكلمة التي ألقاها الرئيس بوتفليقة في القمة الـ (12 للفرانكوفونية) التي عقدت ما بين

يومي (17- 19 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008) حول موضوع (رشاد الحكم و التضامن الاقتصادي). أكد في خطابه على: ((إن موضوع رشاد الحكم والتضامن الاقتصادي أضحى حقيقة من المواضيع الطاغية على الأحداث في ظرف يعيش فيه الاقتصاد العالمي واقتصادياتنا الوطنية وضعاً صعباً. إنه لحري بمداولاتنا أن تتيح لنا التعاطي إيجابياً مع بعض المسائل مثل: محاولة تحديد مرامي الحكم الراشد على الصعيدين الوطني والدولي بكل وضوح ودقة، تصور الآليات التي يمكن وضعها لتجسيد هذه المرامي، التأكيد مجدداً في نهاية المطاف على ضرورة التضامن بين الشعوب في هذه الظروف العصيبة حيث لا يتأتى لأي بلد من البلدان أن يكون في مأمن من الانعكاسات المترتبة عن العولمة والشمولية))[42].

وأكد المحللون السياسيون في 27 تشرين الأول/ نوفمبر عام 2008، إن الجزائر تعيش منذ ما يقرب من عام ونصف، على وقع إضرابات واضطرابات واحتجاجات، في كل مناطق البلاد من دون استثناء. إلا أن ما تخلفه من خسائر بشرية ومادية كبيرة جدا، لدرجة دفعت الرئيس بوتفليقة إلى التفكير الجدي بأن ما يحدث سوى مؤامرة للإطاحة به. آخر المناطق الثائرة هي القرى الجبلية والنائية في شرق البلاد. فقد قطع سكان منطقة العثمانية في ولاية ميلة (450 كلم^2 شرق العاصمة)، الطريق الوطنية التي تربط بين شرق وغرب البلاد، وطالبوا بالماء الصالح للشرب وبالعمل وبوسائل نقل توصل أبنائهم بأمان إلى المدارس[43].

صادق أعضاء المجلس الشعبي الوطني يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر عام 2008 بالأغلبية على مخطط عمل الحكومة والذي تضمن مواصلة تنفيذ برنامج رئيس بوتفليقة للإصلاحات والتغييرات المختلفة والموجهة لتعزيز دولة الحق والقانون وترشيد الحكم في قطاعات العدالة والجماعات المحلية والإدارة الاقتصادية وتهيئة الإقليم والبيئة وكذلك تحسين الاتصال وترقية الحوار في مجال تعزيز دولة القانون، وأكد مخطط أيضا عمل الحكومة على مواصلة العمل لتعزيز دولة القانون والحكم الراشد والمحافظة على ديناميكية إصلاح العدالة الذي بادر به الرئيس بوتفليقة عام 2000[44].

وأكد المخطط بأن التشريع قد شهد تحولات أساسية من خلال المراجعات المتتالية للقوانين من أجل تكييفها مع المعايير الدولية ولا سيما في مجال احترام حقوق الفرد.

وخصوصاً فيما يتعلق بحفظ النظام العام ومكافحة الأجرام. ومن جانب آخر سيتم في عام 2009 الانطلاق في إنجاز بطاقة تعريف وطنية وجواز سفر اليكترونيين وتحديث بطاقة الحالة المدنية للتخفيف من الشكليات الإدارية ومن جانب أخر، أفادت الوثيقة أن أسلوب الحكم الإلكتروني بالجزائر سيتوسع ويمتد إلى غاية عام 2013 وسيحظى بعناية مستمرة من قبل اللجنة الحكومية المكلفة بذلك[45].

كما أكد المخطط على تحسين ظروف معيشة المواطنين خاصة في مجالات السكن والتزويد بالماء الصالح للشرب والتوزيع العمومي للغاز والكهرباء وأبرز المخطط إن مجموع السكنات التي سيتم تسليمها نهاية عام 2010 بـ (1ر1 مليون وحدة) سكنية. وأوضح المخطط من جهة أخرى أن الاهتمام بالطفولة وتحسين أوضاع الأسرة وترقية مكانة المرأة في المجتمع والتشغيل والشباب تعتبر من أهم الخيارات التي ترمي لها السياسة الوطنية للتنمية البشرية وإلى تجسيدها سواء تعلق الأمر بمساهمة مجمل المنظومة الوطنية للتعليم دون تمييز بين الإناث والذكور أو سياسة الصحة العمومية أو إستراتيجية ترقية دور المرأة في التنمية[46].

المبحث الثالث: ولاية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الثالثة (2009–وحتى الآن)

جاء في دستور عام 1989، إن: (مدة المهمة الرئاسية خمسة سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة). وهذا يعني أن ولاية الرئيس الجزائري لا تتجاوز عشر سنوات. غير أن البرلمان الجزائري قد أقر بغالبية ساحقة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008 مشروع تعديل الدستور، وهو تغيير سمح بولاية ثالثة لرئيس الجمهورية. وكان المجلس الدستوري قد وافق على التعديلات المقترحة قبل ذلك[47].

جرت رابع انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب في تاريخ البلاد في يوم 9 نيسان/ ابريل عام 2009. وعلى الرغم من أن الحكومة دأبت على تقديم ضمانات بأن هذه الانتخابات ستكون شفافة وموثوق بها، لتعكس إرادة الشعب الجزائري والأحزاب السياسية والمواطنين على حد سواء إلا أن الجو العام السائد في الجزائر غمره شك عميق في شفافية هذه الانتخابات[48].

انتخب الرئيس بوتفليقة للمرة الثالثة بنسبة (90.24 ٪) من مجموع الأصوات، وحلت السيدة لويزة حنون زعيمة حزب العمال في المرتبة الثانية وحصلت على (4.22 ٪) من أصوات الناخبين، ثم موسى تواتي* رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية حصل على (2.31 ٪) من أصوات الناخبين، ثم محمد جهيد يونسي* رئيس حركة الإصلاح الوطني حصل على (1.37٪) من أصوات الناخبين، ثم علي فوزي رباعين* زعيم حزب عهد 54 حصل على (0.93 ٪) من أصوات الناخبين، وأخيرا محمد السعيد عن حزب العدالة والحرية حصل على (0.92 ٪) من أصوات الناخبين. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي (74.11٪)[49].

لقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار الجهود المبذولة في مجال التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين المختلفة، منها على الخصوص محاربة الفقر، والسيطرة على التحولات الديموغرافية، والوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والاندماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وبرغم ذلك هنالك معوقات كبيرة منها صعوبات في التمويل ومشاكل ذات صلة بالإمكانيات التكنولوجية وغياب أنظمة الإعلام الناجحة، وهذه الصعوبات أدت إلى الحد من جهود الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين[50].

الخاتمة

إن مكانة الجزائر ضمن سلم التحول الديمقراطي بالنسبة للدول النامية، قد يرتقي إلى مرتبة وسطية، وتتسم ديمقراطيته المقيدة بعدم استقرار بعض مؤشرات العمل الديمقراطي وغموض بعضها الآخر، وهو أمر معقول خصوصاً بعد الانهيار الخطير الذي شهدته في بداية التسعينيات من القرن العشرين المتعددة الأبعاد.

عندما تم انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجزائر عام 1999، دخلت الجزائر في مرحلة تاريخية جديدة. حيث شهدت الجزائر استقرار سياسي نسبي نوعا ما، وحاولت السلطة الحاكمة في الجزائر تطبيق مفهوم الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الموجودة فيها. ونستطيع أن نلاحظ إن الرئيس بوتفليقة حاول الاستفادة من الأخطاء السابقة التي وقعت بها الحكومات السابقة التي حكمت الجزائر (منذ إلغاء انتخابات عام 1991)، فلقد استطاع أن يفوز بالانتخابات لثلاث مرات وعلى التوالي (عام 1999، وعام 2004، وعام 2009).

إن الجزائر وغيرها من الدول العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك من اجل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لايتحقق ذلك إلا بالعمل على الأخذ بمبادئها وأهدافها والمتمثلة في توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم والعدالة في التوزيع، والتي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، والتعاون بوصفه مصدر أساس للإشباع الذاتي، والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيداً عن أي تهديدات، وأخيراً الاستدامة التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

إن هذه المؤشرات لا تلامس النوعية إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة بوصفها أهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

The Future of Political System in Arab Maghreb: Algeria As An Example

By: Dr. Kifah Abbas Ramadan
Lecturer, Historical & Cultural Dept. Regional Studies Center.

Abstract

Since early 1990's, a state of uncertainty regards the future of political system in Arab Maghreb in the light of current international and regional changes which started with the end of the cold war on international level. With the end of the Gulf war and the rise of Islamic movements in Arab Maghreb on regional level. These changes affect the future of Arab Maghreb in the coming stage.

Algeria is considered a pioneer on third world in general and the Arab Homeland in particular. Thus, we shed light in this paper on the democratic system in Algeria during the reign of president Abdul-Aziz Botaflika since 1999 till now and this experience has got characteristics and challenges on both internal and external levels.

الهوامش والمصادر

(*) عبدالعزيز بوتفليقة: ولد في 2 آذار/ مارس عام 1937، في (وجدة المغرب). بعد الاستقلال عام 1962 عين وزيرا للشباب والرياضة. ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية ما بين عامي (1963–1974)، وناطقا رئيسيا للبلدان عدم الانحياز. ثم تولى مهمة رئيس الجمعية العامة التاسعة والعشرون للأمم المتحدة ما بين عامي (1974–1975). بعدها أصبح مستشارا للرئيس الشاذلي بن جديد عام 1979، أقيل من منصبه عام 1980 ونفى إلى الخارج لكنه عاد إلى الجزائر في عام 1987 وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في عام 1989. وفي عام 1999 رشح بوتفليقة نفسه للانتخابات الرئاسية ممثلا عن حزبي الجبهة الوطنية الديمقراطية والتآلف الوطني الديمقراطي الذين يدعمهما الجيش، وفاز في انتخابات الرئاسة التي جرت في 14 نيسان/ أبريل عام 1999؛ للمزيد من المعلومات انظر، احمد مهابة: الجزائر والانتخابات الرئاسية، مجلة السياسية الدولية، العدد (136)، نيسان/ ابريل، (القاهرة: 1999)، ص 179؛ المغاربية: عبدالعزيز بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.magharebia.com؛ الموسوعة الحرة: عبدالعزيز بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،http://www.en.wikipedia.org ؛ عبدالرحمن: رئاسة الجزائر في ظل المخاوف من عودة العسكر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.alarabiya.net

(1) وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، والذي أقيم في فندق الهيلتون في 2–3 جويليه 2006، (الجزائر: 2007)، ص32.

(2) ثنيو نور الدين: الدولة الجزائرية... المشروع العصي، مجلة المستقبل العربي، العدد (242)، السنة (21)، نيسان/ ابريل، (بيروت: 1999)، ص 22– 23؛ يحيى أبو زكريا: من احمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري الالكتروني ، عام 2003، ص 101–106.

(*) الشاذلي بن جديد: ولد في 14 نيسان/ أبريل عام 1929 بولاية عنابة، انتخب رئيساً للجزائر في 7 شباط/ فبراير عام 1979، وأعيد انتخابه مرتين في عام 1984 وفي عام 1989، قدم استقالته في 11 كانون الثاني/ يناير عام 1992؛ للمزيد من المعلومات : انظر الموسوعة الحرة: الشاذلي بن جديد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(*) محمد بوضياف: ولد في 23 حزيران/ يونيو عام 1919 في ولاية المسيلة، أسس حزب الثورة الاشتراكية عام 1962، لكنه قام بحل الحزب عام 1979، بعد استقالة الرئيس بن جديد عين رئيسا للجزائر في كانون الثاني/ يناير عام 1992، لكن سرعان ما تم اغتياله في 29 حزيران/ يونيو

من العام نفسه؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: محمد بوضياف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(*) علي كافي: ولد في عام 1928 بولاية سكيكدة، عين سفيراً في كل من الدول(تونس، مصر، سوريا، لبنان، العراق، ايطاليا)، وفي كانون الثاني/ يناير عام 1992 عين عضواً في المجلس الأعلى للدولة ثم عين رئيسا للجزائر في 2 تموز/ يوليو من العام نفسه؛ للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة: علي كافي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(*) اليمين زروال: ولد في 3 تموز/ يوليو عام 1941 بمدينة باتنة، تخرج من المدرسة الحربية الفرنسية عام 1974، تقلد العديد من المناصب العسكرية والسياسية منها؛ عين سفيرا في رومانيا عام 1990، ثم عين وزيرا للدفاع عام 1993، ثم عين رئيسا للدولة لتسيير الشؤون البلاد طوال المرحلة الانتقالية في كانون الثاني/ يناير عام 1994، يعد أول رئيس للجزائر انتخب بطريقة ديمقراطية في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1995، أعلن في 11 أيلول/ سبتمبر عام 1998 عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وأنهى عهده في نيسان/ ابريل عام 1999، للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة: اليمين زروال، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(3) سيدي احمد ولد احمد سالم: الحياة السياسية في الجزائر.. قراءة أولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على موقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net أبو زكريا، المصدر السابق، ص 43- 44.

(*) سعد عبدالله جاب الله: ولد سعد عبدالله جاب الله في أيار/ مايو عام 1956، في ولاية سكيكدة بالشرق الجزائري تخرج من كلية الحقوق عام 1978. ودخل جاب الله السجن مرارا متهما بالتحريض من خلال خطبه الدينية الحماسية، فسجن في الأعوام التالية: 1982 و1984 و1985 و1986. وبعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام 1988 الدامية أنشأ جاب الله جمعية النهضة الخيرية التي أصبحت في آذار/ مارس عام 1989 حزباً سياسياً عرف بـ (بحركة النهضة). قاطع انتخابات عام 1995 الرئاسية. وبعد فوز حزب حركة النهضة في الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران/ يونيو عام 1997، امتنع جاب الله من الدخول في الحكومة الائتلافية. بعد الانتخابات الرئاسية عام 1999 حدثت أزمة بين جاب الله وأعضاء الحركة البرلمانيين إلى أن وصلت إلى حد القطيعة عندما اختارت مجموعة البرلمانيين مساندة عبدالعزيز بوتفليقة أثناء ترشحه لانتخابات الرئاسية عام 1999. واختار جاب لله أن يترشح بشكل مستقلاً ثم أسس حركة الإصلاح الوطني وأصبح رئيساً لها. وكان جاب الله من بين ستة مرشحين أعلنوا انسحابهم قبل الاقتراع الرئاسي؛ للمزيد من

المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: عبدالله جاب الله، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(4) مروة ممدوح سالم: الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، السنة (35)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: 1999)، ص 180؛ الموسوعة الحرة: الجزائر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(5) رياض الصيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، من كتاب(الأزمة الجزائرية)،الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 مزيدة ومنقحة، (بيروت: 1999)، ص 545-547؛ رياض الصيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد (245)، السنة (22)، تموز/ يوليو، (بيروت: 1999)، ص 40-42؛ خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 2003)، ص 150؛ المعرفة: الجماعة الإسلامية المسلحة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.aljazeera.net

(6) سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص 180.

(*) أحمد أو يحيى: ولد في 2 تموز/ يوليو عام 1952، بمدينة بو عدنان في منطقة القبائل بالجزائر، وهو رئيس الوزراء في الحكومة الجزائرية، تقلد منصب رئيس الحكومة مرتين: المرة الأولى ما بين عامي (1995-1998)، والمرة الثانية ما بين عامي (2003-2006)، وتسلم رئاسة الحكومة للمرة الثالثة في 24 حزيران/ يونيو عام 2008؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة: أحمد أو يحيى، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.marefa.org.

(7) عبدالباقي صلاي: شقشقة الترويج لبيعة ثالثة لعبدالعزيز بوتفليقة!، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، www.nashiri.net.

(8) مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية(حزيران/ يونيو 1999)، العدد (246)، السنة (22)، آب/ أغسطس، (بيروت: 1999)، ص 186؛ سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص 180؛ الموسوعة الحرة: حرب العشرية السوداء في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(9) سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص 180.

(10) الوطن: الجزائر آخر 100 عام، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www arab.aljayyash.net

(11) مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية (أيلول/ سبتمبر 1999)، العدد (249)، السنة (22)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت: 1999)، ص 193؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): Algeria، على الموقع الالكتروني، http://www.eia.doe.gov.؛ الموسوعة الحرة: المسار السياسي الحديث في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org ؛ والي، المصدر السابق، ص 150؛ المعرفة، المصدر السابق؛ الوطن، المصدر السابق.

(12) والي، المصدر السابق، ص 151.

(13) مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1999)، العدد (250)، السنة (32)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: 1999)، ص 191؛ الصيداوي، من كتاب الأزمة الجزائرية، ص 545-547؛ الصيداوي، مجلة المستقبل العربي، ص 40-42؛ سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص 180؛ والي، المصدر السابق، ص 150 .

(14) الموسوعة الحرة: كانت الحرب الأهلية الجزائرية، From Wikipedia, the free encyclopedia، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني ، http://www.ar.wikipedia.org

(15) The violence declined substantially, with effective victory for the government.؛ مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية (تشرين الأول/ أكتوبر عام 1999)، العدد (250)، السنة (32)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: 1999)، ص 191؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، Algeria.

(*) لويزة حنون: ولدت في 7 نيسان/ ابريل عام 1954. في جيجيل، نالت شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) عام 1975، وتابعت دراساتها الجامعية وهي موظفة بمطار عنابه. تم اعتقالها في كانون الأول/ ديسمبر عام 1983 مع مجموعة من النساء وتم محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة بتهمة المساس بالمصالح العليا للدولة والانتماء لتنظيم من المفسدين. أفرج عنها في أيار/ مايو عام 1984 دون صدور أي حكم. وخلال حوادث أكتوبر 1988 ألقت قوات الأمن الجزائرية القبض عليها ثم أفرجت عنها بعد ثلاثة أيام. أعلنت حنون عام 1990 عن تأسيس حزب العمال. في عام 2004 أصبحت أول سيدة تدخل المنافسة على كرسي الرئاسة في الجزائر والعالم العربي. للمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: لويزة حنون، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://en.wikipedia.org

(16) الوطن، المصدر السابق.

(17) هيثم الرباني: دوامة عنف لا يتوقف! ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(18) شبكة المعلومات الدولية: انتخابات محلية في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.news.bbc.co.uk؛ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: الحكم المحلي في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://undp-pogar.org

(19) هيثم رباني: إضراب عام في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(*) علي بن فليس: سياسي جزائري ولد في 8 أيلول/ سبتمبر عام 1944، في باتنة شرقي الجزائر. تخرج من كلية الحقوق عام 1968. شغل بن فليس منصب عدة منها: أصبح علي بن فليس وزيرا للعدل في عام 1988، ثم انتخب عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير في عام 1989. تقلد منصب رئيس الحكومة الجزائرية من 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 1999 إلى 27 آب/ أغسطس عام 2000. ثم تم انتخابه أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني في أيلول/ سبتمبر عام 2003 خلفا لبو علام بن حمودة. وقد أعلنت الجبهة عن عزمها ترشيح بن فليس لرئاسيات نيسان/ إبريل عام 2004. لكن القضاء الجزائري أصدر قرار بتجميد نشاط الجبهة في 30 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003؛ للمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: علي بن فليس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://en.wikipedia.org

(20) هيثم رباني: بوتفليقة وعقدة جبهة التحرير!، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch

(*) عبدالعزيز بلخادم: ولد في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1945 بولاية الاغواط، تقلد مناصب عديدة منها نائب في البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) ما بين عامي (1977-1992)، ورئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) ما بين عامي (1990-1991)، وأمين عام لحزب جبه التحرير عام 2005، ووزير دولة وزير الشؤون الخارجية عام 2000، ورئيس الوزراء الجزائري منذ 24 أيار/ مايو عام 2006؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة: عبدالعزيز بلخادم، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.marefa.org

(21) هيثم رباني: أزمة تهدد كيان الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(22) المصدر نفسه.

(23) المصدر نفسه.

(24) المصدر نفسه.

(25) نسيج الإخبارية: تفاقم الأزمة السياسية في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.news.neseej.com

(26) الموسوعة الحرة، كانت الحرب الأهلية الجزائرية .

(27) يوسف شلي: بعد انتهاء الانتخابات الجزائرية وقفات مع برامج المرشحين وتسليط الضوء عليها، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.albayan-magazine.com.

(28) يحيى أبو زكريا: ماذا يجري في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.nashiri.net

(29) الموسوعة الحرة، عبدالعزيز بوتفليقة، المصدر السابق.

(30) هيثم رباني: بوتفليقة.. ومنافسوه الستة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch

(31) هيثم رباني: فورة الساسة وصمت الجيش! ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch؛ الوطن، المصدر السابق.

(32) الموسوعة الحرة: انتخابات رئاسية جزائرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://en.wikipedia.org

(33) بومدين بوزيد: قوة الشارع في التغيير السياسي (محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر)، من كتاب (الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت: 1999)، ص 227 ؛ الموسوعة الحرة، عبدالعزيز بوتفليقة، المصدر السابق.

(33) بوزيد، المصدر السابق، ص 227.

(35) هيثم رباني: جزائر.. المتناقضات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(36) هيثم رباني: سيناريوهات مختلفة لمستقبل الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(37) الجزيرة: جبهة الإنقاذ تدعو لمصالحة حقيقية بالجزائر بعد عودة كبير، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، www.aljazeera.nethttp://

(38) هيثم رباني: المصالحة الوطنية في الجزائر... تحديات بلانهاية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://. www.swissinfo.ch

(39) شبكة المعلومات الدولية: بعد البرلمانيات.. هل من تغيير في الجزائر؟، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(40) محمد حشماوي: الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة أو أزمة التمثيل السياسي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.arab-reform.net

(41) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الجزائر، على الموقع الالكتروني، http://www.wikipedai.org.

(42) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجزائر– فرانكفونية – قمة، 19 أكتوبر، 2008، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elmoudia-dz

(43) سالم، الحياة السياسية في الجزائر، المصدر السابق.

(44) هيثم الرباني: الجزائر على حافة البركان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http:// www.swissinfo.ch

(45) موقع الجزائر الشامل: مواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز دولة القانون وترشيد الحكم، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.Jazayr.com

(46) المصدر نفسه.

(47) المصدر نفسه.

(48) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الانتخابات الرئاسية – الجزائر نيسان/ ابريل 2009 ، على الموقع الالكتروني، http://www.aswat.com.

(*) موسى تواتي: ولد في 3 تشرين الأول/ نوفمبر عام 1953 بولاية المدية، أسس في عام 1989 التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء وترأسها إلى غاية عام 1998، ثم أسس الجبهة الوطنية الجزائرية عام 1998 ؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: موسى تواتي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.erg

(49) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): بوتفليقة يكتسح انتخابات الرئاسية الجزائرية بـ (90.2٪) من الأصوات، على الموقع الالكتروني،

http://ar.timeturk.com/news_detail.php؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): انتخابات رئاسية جزائرية، على الموقع الالكتروني، http://en.wikipedia.org

(50) بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة: التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، www.uneca-na.org